برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 12- 2006/6/16

قضايا السياسات

البند 5 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للنظر فيها

الالتزام بتنفيذ استراتيجيات الحد من انتشار الفقر

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2006/5-B
16 May 2006
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة إنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج (PDP): Mr. S. Samkange رقم الهاتف: 066513-2767

كبير مستشاري السياسات (PDP): Mr. S. Tejno رقم الهاتف: 066513-3545

الرجاء الاتصال بالسيدة C. Panlilio، المشرفة على وحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

يتحول التعبير عن أي استراتيجية قطرية للحد من الفقر بسرعة ملحوظة إلى عملية تتكاتف حولها جهود الحكومات والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ضمانا لأن تكون تلك الجهود متماسكة وفعالة وموجهة نحو الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويمكن **للبرنامج**، من خلال المشاركة في الحوار بشأن السياسات، أن يزود الحكومات وأصحاب الشأن بمعلومات مهمة عن أشد الفقراء فقراً حتى يمكنهم وضع استراتيجيات أكثر استيفاء بالمعلومات عن الحد من الفقر.

لدى المشاركة في عملية استراتيجية الحد من الفقر ينبغي **للبرنامج** استخدام استراتيجيته ومزاياه النسبية. وينبغي له أن يستفيد من قدراته وخبراته في مجالات التصدي لانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية ودعم الاستعداد لمواجهة الطوارئ وتقديم المساعدات. وينبغي له أيضاً أن يستغل معرفته بالظروف المحلية وأوجه الضعف وخيارات التنمية فضلا عن قدرته التشغيلية في مواجهة الطوارئ.

مشروع القرار*

يوصي المجلس **البرنامج** بالآتي:

- الالتزام، في إطار عملية استراتيجية الحد من الفقر بتوجيه الاهتمام اللازم نحو الحد من الجوع؛
- دعم البرامج الحكومية للحد من الجوع من خلال بناء القدرات؛
- دعم التناغم والتوافق من خلال استراتيجية الحد من الفقر بالمشاركة في البرمجة المشتركة ومع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة؛
- إعداد التوجيهات التفصيلية بشأن المشاركة في استراتيجية الحد من الفقر؛
- النظر في أفضل السُبل لبناء قدرات الموظفين ودعم المكاتب القطرية بما يتمشى مع مهمته وأهدافه الاستراتيجية آخذاً في الاعتبار الاحتياجات المتضاربة من الموارد والأولويات التشغيلية.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

المقدمة

1- يتحول التعبير عن أي استراتيجية قطرية للحد من الفقر بسرعة ملحوظة إلى عملية تتكاتف حولها جهود الحكومات والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ضمانا لأن تكون تلك الجهود متماسكة وفعالة وموجهة نحو الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحيثما تصبح هذه العملية جزءا متكاملا مع تخطيط التنمية في أي بلد بعينه، فإنها تتحول إلى وسيلة طبيعية للأمم المتحدة والجهات المانحة لكي توحد جهودها وتنسقها من أجل زيادة الكفاءة والفعالية في معالجة الفقر والقضايا المتصلة به.

2- ويجري في الوقت الراهن بذل جهود متواصلة لتنسيق عمليات المعونة وتبسيطها بغية تحقيق أكبر قدر من الفعالية، وفقا لما جاء في إعلاني روما وباريس[1]. وتكمن في جوهر هذه الجهود الرغبة في توسيع نطاق الملكية الوطنية للعملية الإنمائية، وللمزيد من توضيح أدوار كل من الجهات المانحة والشركاء. وثمة صلة واضحة تربط بين الجهود الرامية إلى ضمان أن تعكس استراتيجية الحد من انتشار الفقر بدقة الأولويات القطرية وبين جهود الجهات المانحة والشركاء في تحديد إطار استراتيجي للتعاون بينهم. وتستخدم الحكومات والجهات المانحة على نحو متزايد، على مستوى التنفيذ، النهج القطاعية الشاملة باعتبارها وسائل لضمان استخدام أدوات مشتركة في التنفيذ. وفي ضوء مضمون إعلاني روما وباريس، وكجزء من جهود الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، تعرّف وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة دورها الفريد ضمن إطار هذا المفهوم بكونه عملية بدأت ولم تكتمل بعد.

3- وعلى ذلك يصبح من الأهمية بمكان أن يستعد **البرنامج** للمشاركة في العمليات القطرية لاستراتيجية الحد من انتشار الفقر، ومساعدة البلدان، عند الطلب ، على التعبير عن استراتيجيات التخفيف من وطأة الجوع كجزء من الجهود المبذولة للحد من الفقر عموما.

4- وهذه الوثيقة تتناول الفرص والتحديات التي يواجهها اشتراك **البرنامج** في عملية استراتيجية الحد من الفقر، والبرامج ذات الصلة، مثل النهج القطاعية الشاملة.

أهمية السياسات في استئصال شأفة الجوع

5- يشكل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بعدين مهمين للجوع وينعكسان في الأولوية الممنوحة للجوع في إطار الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية. وتكشف الدلائل عن أن الزيادة في مستويات الدخل الوطني تساعد في المساهمة في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي، لكن الحد من انتشار الجوع وتحسين الوضع التغذوي غالبا ما يتراجع خلف الإنجازات في تخفيض مستويات الفقر النسبي. من ذلك على سبيل المثال، وجود دليل يوحي بأن نصف الخفض الموثق في حالات نقص التغذية المنتشر بين الأطفال فقط يعزى في البلدان النامية إلى نمو الدخل. ويعد استئصال شأفة الجوع شرطا أساسياً في الحد من الفقر، نظراً لأن الجوع يضعف قدرة الإنسان على التغلب على الفقر بسبب تأثيره السيئ على الصحة والتعليم وإنتاجية العمل. ولكن تنفيذ استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذوي المحددة على نحو واضح والمندمجة ضمن استراتيجية شاملة للحد من الفقر، تضمن أن التقدم المنجز في التخفيف من وطأة الجوع لا يواكب الحد من الفقر فحسب وإنما يوفر أساسا للحد من انتشاره بوتيرة متسارعة.

6- وحظيت برامج الأمن الغذائي والتغذوي[2] بصورة تقليدية بأولوية منخفضة من جانب الحكومات والشركاء في التنمية لأربعة أسباب رئيسية هي:

(1) أن أغلب الأسر التي لا تحصل على كفايتها من التغذية فقيرة وتعيش في مناطق ريفية غالبا ما تكون نائية ونادرا ما يسمع صوت لها؛

(2) تباطأت الحكومات والشركاء في التنمية في الاعتراف بتكاليف الجوع وسوء التغذية لاسيما وأن الجوع لا يعيق التقدم باتجاه تحقيق الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية فحسب بل عددا آخر منها؛

(3) قلة الطلب على خدمات التغذية من جانب المجتمعات المحلية، نظرا لصعوبة الكشف عن حالات سوء التغذية المعتدل والخفيف، لاسيما سوء التغذية الناجم عن سوء نوعية الوجبات الغذائية، مثل افتقارها إلى فيتامين ألف والحديد واليود؛

(4) تعدد المعنيين بالجوانب التنظيمية والمؤسسية من المشاركين في الأمن الغذائي والقضايا المتصلة بالتغذية، وهذا ما يؤدي في الغالب إلى تشتيت المسؤولية وتخفيفها ليس من جانب الحكومات فحسب بل من جانب منظمات المانحين أيضا.

---

[1] إعلان باريس عن اتفاقية وإعلان روما عن التناغم.

[2] البنك الدولي، 2006، *إعادة وضع التغذية في محور التنمية – استراتيجية للعمل واسع النطاق*، واشنطن العاصمة.

7- الحد من الجوع هو موضوع يناقض المفهوم القطاعي، وغالبا ما يوجه التمويل القطري إلى القطاعات والتدخلات المشتركة بين القطاعات، وهذا ما يستلزم تناسقا قويا أو توافر قيادة مؤسسية حتى يتسنى تنفيذ الاستراتيجيات القطرية. وما لم يتوافر عمل منسق ومركز ومتزايد، يتعذر تحقيق تقدم ملموس باتجاه تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، ويشمل ذلك القدرة على تحقيق كافة أو معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وتتضمن المهام ذات الصلة لكل من **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تقديم التوجيهات وإتاحة الخبرات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى الحد من حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ودعم تنمية القدرات في المجالات ذات الصلة.

عمليات استراتيجية الحد من الفقر

معلومات أساسية

8- في عام 1999 وفي أعقاب الحوار والجدل المستفيض بين أصحاب الشأن، تبنى مجتمع الجهات المانحة قضية تخفيف أعباء الديون. غير أن الجهات المانحة رأت أن الموارد التي يوفرها تخفيف أعباء الديون ينبغي أن تركز على الحد من الفقر. وكانت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تمثل وثيقة إدارية تستعين بها الحكومات في استخدام الأموال التي يوفرها تخفيف عبء الدين الخارجي في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المُثقلة بالديون.

9- تتضمن السمات الرئيسية لاستراتيجية الحد من الفقر التي حددها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما يلي:

- إطار تحليلي شامل يجمع بين الاعتبارات الاقتصادية الكلية والهيكلية والقطاعية والاجتماعية؛
- مجموعة من تدابير وسياسات الحد من الفقر متضمنة مؤشرات رصد التقدم المُحرز في هذا الصدد.

10- كان من المستهدف أن تكون هذه الوثائق ملكية قطرية ويتم وضعها وفقاً لعملية تشاركية تتبع نهجاً موجهاً لتحقيق النتائج. وأصبحت هذه الوثائق تعبر بشكل متزايد عن الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم أن هذه الوثائق ركزت على إطار زمني أولي مدته ثلاث سنوات فإن مفاهيمها قامت على أساس إطار زمني أطول مدى. وتحدد الوثائق الخصائص الرئيسية للفقراء في مختلف البلدان – أي من هم وأين يعيشون وأسباب فقرهم – وتتولى صياغة استراتيجية موجهة لتحقيق النتائج ووضع خطة عمل محددة الأولويات في حدود الموارد المتاحة لضمان تحقيق خفض يمكن قياسه في مستويات الفقر. وتقرر استخدام عملية تشاركية لضمان وضع استراتيجية شاملة ومتماسكة غير منقوصة بالإضافة إلى تعزيز الملكية الوطنية لها. وبينما أشارت الوثائق السابقة إلى وجود درجات متفاوتة من ملكية الحكومات ومشاركة أصحاب الشأن فيها فإن تعديلات هذه العملية استهدفت تعزيز المزيد من الملكية الوطنية لها من خلال التشجيع على إدماجها في العمليات الحكومية للتخطيط الإنمائي الوطني.

11- وإقرارا بأن أهمية العملية تعادل المنتج، تحول التركيز من الوثيقة إلى التركيز على العملية ذاتها، بما أدى من بين أشياء أخرى إلى استخدام تسمية محلية للوثيقة واستخدام تعبير "عملية استراتيجية الحد من الفقر" بدلاً من "وثيقة استراتيجية الحد من الفقر". وأصبحت الحكومات الوطنية هي التي تعتمدها. وبينما لم يعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعتمدان الاستراتيجية الناجمة عن ذلك رسميا فإن أي استراتيجية لا تحظى بدعم من المجتمع الإنمائي عموما لن تستفيد على الأرجح من الالتزامات بالتمويل على نطاق واسع.

12- يمكن لإطار استراتيجية الحد من الفقر أن يلعب أيضاً دوراً في البلدان المتأثرة بالنزاعات أو الدول الهشة. ونظراً لأن البلدان المتأثرة بالنزاعات غالباً ما تتسم بتقلب الأوضاع وسرعة تغير الظروف وتواجه في الوقت نفسه عجزاً خطيراً في قدرات حكوماتها أو الجهات الأخرى التي تمثلها، فإن هيكلة عملية الحد من الفقر واستراتيجيتها يجب أن تراعي هذه الاحتياجات. ونتيجة لذلك ينبغي لتصميمها وتنفيذها أن يسمح للبلدان بالاستجابة السريعة نسبيا للأوضاع المتغيرة وأن تتوخى المرونة في التصميم والتنفيذ، وتوفير خيارات بديلة إذا أدت التغييرات إلى أن تصبح التدابير الجارية لا طائل منها.

13- استكمل 60 بلدا حتى الآن وضع استراتيجيات الحد من الفقر بينما توجد عشرة بلدان في طريقها إلى ذلك. ويوجد **للبرنامج** 45 مكتباً قطرياً في 60 بلداً. ومعظم البلدان التي سعت إلى الاستجابة إلى معايير التخفيف من أعباء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تقع في أفريقيا، وبدأ غالبية استراتيجيات الحد من الفقر من هذه القارة. ويشجع البنك الدولي في الوقت الحاضر وضع عمليات مماثلة للحصول على المساعدات الإنمائية الدولية. ولذلك فإن العديد من البلدان التي لا تشكل جزءا من المبادرة المذكورة تلتزم حاليا بنمط تلك العمليات وإعداد استراتيجيات مشابهة. بل أن استراتيجيات الحد من انتشار الفقر أصبحت تمثل على نحو متزايد إطارا قطريا مفضلا بدلا عن اعتبارها مجرد وسيلة للتأهل لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

14- ويشارك **البرنامج** على نحو متزايد في هذه العملية بهدف مساعدة البلدان على إدماج أولوياتها في مجالات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي ضمن استراتيجية الحد من انتشار الفقر.

التناغم

15- كمتابعة لإعلان باريس قام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تضم البرنامج في عضويتها، بوضع خطة عمل تعبر عن الالتزام بالتصدى لعدد من القضايا العاجلة والعويصة في إطار النموذج الجديد للمعونة. وتتضمن الخطة تفاصيل مبادئ الالتزام الرئيسية:

(1) وضع خطط التنمية الوطنية، مثل استراتيجيات الحد من الفقر في محور البرمجة القطرية للأمم المتحدة؛

(2) تعزيز القدرات الوطنية؛

(3) زيادة استخدام النظم الوطنية وتعزيزها.

16- تشمل الخطة مواءمة دورات البرامج، سواء فيما يتعلق بوكالات الأمم المتحدة أو عمليات استراتيجيات الحد من الفقر أو النهج القطاعية الشاملة، وتعظيم التناغم بين التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والعمليات الوطنية، بما في ذلك دعم استراتيجيات الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة، فضلاً عن البرمجة المشتركة. وانضم **البرنامج** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في الموافقة على:

- تبسيط الإجراءات التشغيلية بشكل جوهري؛
- التركيز على النظم الوطنية؛
- خفض تكاليف المعاملات.

17- إن تحقيق التناغم والتوافق هو عملية تتطلب قدراً كبيراً من الموارد الأولية وتوفير موارد في الأجلين المتوسط والبعيد. غير أنه ينبغي إعطاء الأولوية للمشاركة الاستباقية في التحرك نحو تحقيق التناغم على مستوى المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية حتى يستطيع **البرنامج** أن يعزز دوره الأساسي في الحد من الجوع ومراعاة الاعتبارات الإنسانية.

العلاقة ما بين استراتيجية الحد من الفقر والتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

18- تتوافق توجيهات وأدوات الفريق القطري للأمم المتحدة الخاص ببرامج التنمية وتنفيذها مع عمليات استراتيجية الحد من الفقر. وتنص المبادئ التوجيهية للفريق على أنه: ينبغي له الاشتراك في عمليات استراتيجيات الحد من الفقر كمحفل للدعوة إلى اتباع نهج إنمائي شامل يرتبط بحقوق الإنسان. وينطبق هذا أيضا على اثنين من الأدوات بوجه خاص هما، التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والأداة الأولى تسهل التقدير التحليلي لحالة التنمية القطرية والاستراتيجيات والاحتياجات. وتوفر الأداة الثانية إطارا للبرمجة المشتركة للأمم المتحدة للموارد باتجاه الأهداف المتفق عليها بين جميع الشركاء في التنمية بقيادة الحكومة المعنية. ويجري على نحو متزايد تكييف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري، وهو بهذا يصلح لأن يكون بمثابة خارطة الطريق لبيان كيفية اتفاق الأمم المتحدة مع الحكومات للعمل على الحد من الفقر بمعناه الموسع.

19- وجرت العادة على استخدام التقييم القطري الموحد كخطوة إلزامية في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و البرامج القطرية كل على انفراد أيضا، ولدى الفرق القطرية للأمم المتحدة حاليا خيارات في العمل مع التقييم القطري الموحد أو استخدام أداة تحليلية بديلة، مثل عملية استراتيجية الحد من الفقر. ويمثل التقييم القطري الموحد لدى الانتهاء من إعداده توافقاً في الآراء على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن تحديات التنمية التي يواجهها بلد ما. وحيثما يتم إعداد التقييمات القطرية الموحدة يمكن استخدامها كأدوات مفيدة في عمليات استراتيجية الحد من الفقر، بصفتها عنصرا مكملا للعملية يعتمد بدرجة كبيرة على القدرة التحليلية الحيادية والشمولية لمنظومة الأمم المتحدة.

20- وفي الحالات التي لا يتم فيها إعداد التقييمات القطرية الموحدة، تتجلى الاستفادة من مزايا استخدام عملية استراتيجية الحد من الفقر في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي حالة اتخاذ العملية القطرية لاستراتيجية الحد من الفقر أساسا يقوم عليه وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك البرامج القطرية الفردية والمشتركة لمختلف الوكالات والصناديق والبرامج فإن ذلك يضمن اتخاذ استراتيجيات الحد من الفقر المعتمد رسميا ستتخذ كنقطة انطلاق لعمليات التخطيط.

21- ويسعى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تجاوز ما هو ممكن أو مرغوب به في عملية ما لاستراتيجية الحد من الفقر، حيث يشكل هذا الإطار الأساس للخطط والتدخلات التشغيلية بما في ذلك المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري.

22- وتتضمن جميع البرامج القطرية التي أقرها المجلس التنفيذي في عامي 2004 و2005 استراتيجيات قطرية للحد من الفقر وإطارا للمساعدات الإنمائية تابعا للأمم المتحدة، يشكلان استراتيجيات توجيهية شاملة وأطرا على التوالي. وفي هذا الصدد، لابد من نلاحظ أن **البرنامج** لا يستفيد وحده من المشاركة في هذه الأنشطة المشتركة للتحليل والتخطيط، بل أن العملية ذاتها قد تستفيد من القدرة التحليلية ومعارف **البرنامج**.

تنزانيا و استراتيجية الحد من انتشار الفقر : مكوكوتا [3]

يبين هذا النموذج كيف يمكن استخدام استراتيجية الحد من الفقر في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد استكمل وضع مكوكوتا للاستعراض المستقل الاستراتيجي المشترك لمنظومة الأمم المتحدة في 2005. واستنادا إلى كليهما ولضمان التناسق التام للإطار مع الاستعراض المشترك قرر فريق الإدارة القطرية للأمم المتحدة التوقف عن تحضير التقييمات القطرية الموحدة، والاكتفاء باستخدام مكوكوتا كأساس لصياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأسست في البداية 6 مجموعات عمل للإطار الجديد للمساعدات الإنمائية الأمم المتحدة بهدف معالجة الجوانب المهمة في الاستعراض الاستراتيجي المشترك. وفي مكوكوتا، ومن ثم خفض العدد إلى 3[4] مجموعات للتركيز بقدر أكبر على استجابة الأمم المتحدة. وقد أعار **البرنامج** موظفين للمشاركة في أنشطة كل مجموعة عمل بحسب ما هو ملائم.

وأعدت كل مجموعة عمل تحليلا هيكليا للمشكلات يحدد (1) الأهداف العليا لاستراتيجية الحد من انتشار الفقر-مكوكوتا-، (2) حصيلة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ذات الصلة في نهاية الدورة (3) حصيلة البرامج القطرية، (4) نتائج البرامج القطرية، (5) دور الشركاء، (6) الأرقام المستهدفة من تعبئة الموارد.

والعملية جديدة بالنسبة إلى العديد من موظفي **البرنامج** الذين لم يعملوا ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/ استراتيجية الحد من الفقر[5]. وفي حين تستغرق المشاركة في هذه العملية وقتا طويلا، ولا تكون دائماً ذات صلة مباشرة بالعمل الآني **للبرنامج**، لكنها ذات قيمة للمنظمة من منظور الدور المتزايد للتنمية في العديد من البلدان. ففي تنزانيا، جعلت القيادة الحكومية لاستراتيجية المساعدات المشتركة من بين واجباتها أن تعكس منظومة الأمم المتحدة مزيتها النسبية في دعم الأولويات الإنمائية للحكومة بطريقة مشتركة ومتكاملة ومنسقة. ويتوجب على موظفي البرنامج أن يكتسبوا المهارات والقدرات الجديدة حتى يتم استيعاب نظرية التنمية بسرعة ويصبح **البرنامج** في وضع يمكنه من القيام بدور بيئة للمعونة تتطور بسرعة. ويعتمد المكتب القطري على الدعم الخارجي من المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي **للبرنامج** في الحصول على دعم تقني وفكري إلى جانب التوجيهات المتصلة باتخاذ النهج الملائم في العمل. وبذلك يتسنى استخدام المهارات الخاصة والخبرات المتاحة لدى **البرنامج** في معالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية كجزء من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للحكومة.

النهج القطاعية الشاملة

23- يتعين ترجمة السياسات والاستراتيجيات إلى برامج تشغيلية. فاستراتيجية الحد من الفقر هي إعلان عام عن النوايا فيما يتعلق بهدف يتعلق بالفقر ويمكنه أن يبادل بين خلفيات ووضع سياسات الأولويات العامة، ولكن ليس المقصود منه أن يكون خطة استراتيجية تتضمن إجراءات أو نتائج تفصيلية تتعلق بالعمليات أو بالميزانيات. وتعتبر النهج القطاعية الشاملة خياراً يستخدم بشكل متزايد لترجمة الاستراتيجيات إلى برامج، حيث أن هذا النهج هو بمثابة خطط وبرامج قطاعية تتيح فرصاً إضافية للعمل التحليلي والحوار بشأن الخيارات السياساتية والاختيار من بينها. وهذه النُهج أيضاً قنوات يمكن عبرها تنفيذ أجزاء من استراتيجية الحد من الفقر وهي مستقلة عن هذه الاستراتيجية ولكنها منسقة معها في كثير من الحالات.

24- تستخدم النهج القطاعية الشاملة عادة للقطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وقد تشمل أكثر من قطاع، ولكن من غير المحتمل أن تكون لدى أي حكومة القدرة على إدارة أكثر من عمليتين أو ثلاث من النُهج القطاعية الشاملة في وقت واحد.[6] فضلاً عن ذلك فإن النُهج القطاعية الشاملة تقوم، بحكم تعريفها، على أساس نهج لقطاع بعينه بينما الجوع يعتبر قضية متعددة القطاعات ويمكن النظر إليه، في أحسن الأحوال، في إطار نهج مواضيعي. ويتعين التصدي لقضايا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في إطار النُهج القطاعية المحتملة للزراعة والتعليم والصحة. وسيكون من الصعب على معظم المكاتب القطرية **للبرنامج** أن تشترك في طائفة واسعة من أنشطة وضع وتنفيذ هذه النهج بسبب قلة الإمكانات. ولذلك من المهم أن يتولى المكتب القطري، بالتشاور مع الزملاء الحكوميين المعنيين وأصحاب الشأن الآخرين، تحديد أنسب مدخل يقوم على تقدير الإمكانات المحلية والأثر المنشود.

25- ونظرا لأن ميزانيات المساعدات الإنمائية تتدفق بشكل متزايد عبر النظم القطاعية الشاملة ودعم الميزانيات، مثل ائتمانات دعم الحد من الفقر، على نقيض دعم الجهات المانحة للمشروعات، فمن المهم أن يشترك **البرنامج** في مناقشة السياسات على مستويات أعلى.

---

[3] مكوكوتا هو المقابل في اللغة السواحيلية الدارجة في تنزانيا لتعبير استراتيجية الحد من انتشار الفقر. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن المكاتب القطرية وضعت صياغة للنماذج بما يعكس وجهات نظرها في المشاركة في استراتيجية الحد من الفقر. ويشاطر المقر الرئيسي بالكامل وجهات النظر المعروضة. وهذا ما ينطبق على نموذج تنزانيا وسيراليون.

[4] (أ) مجموعة النمو والدخل ،(ب) مجموعة نوعية الحياة والرفاه الاجتماعي ،(ج) مجموعة الإدارة السليمة. وضعت إحدى مجموعات العمل الأصلية في تنزانيا برنامجا مشتركا للأمم المتحدة بتمويل من اليابان من خلال حساب الأمانة لأمن المواطنين والذي يجري تنفيذه بالتزامن مع إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية . وتشارك مجموعة عمل ثانية في إعداد برنامج الحد من الفقر في زنجبار.

[5] يعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع معدل تغير الموظفين حيث اشترك المكتب القطري في العملية في عام 2000.

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002 – مشاركة البرنامج في وثائق استراتيجية الحد من الفقر، نيويورك، الولايات المتحدة.

دور البرنامج في عملية استراتيجية الحد من الفقر

26- **البرنامج** منظمة تشغيلية تركز على الفقراء الجوعى، ويتمتع **البرنامج** بكفاءات معترف بها على نطاق واسع في هذا المجال. وينبغي **للبرنامج** أن يستمر في دوره التشغيلي أساسا لأن ذلك يمثل أفضل مزاياه النسبية. غير أنه مع تغير بيئة المعونة يمكن **للبرنامج** أن يستفيد من المشاركة في حوار السياسات بالإضافة إلى ضم ما لديه من معارف ضخمة عن الحد من الجوع إلى عملية استراتيجية الحد من الفقر ومن ثم يسهم في الحد من الفقر.

27- توصل استعراض تم إجراؤه بمبادرة من نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع ورسم خرائطها[7] الذي يشترك **البرنامج** في عضويته، إلى أن استراتيجيات الحد من الفقر لا تركز بشكل كافٍ على انعدام الأمن الغذائي. وقد ألقى استعراض أجراه البنك الدولي لعملية استراتيجية الحد من الفقر[8] بعض الضوء على هذا الجانب، وتبين له أن استراتيجيات الحد من الفقر تستخدم عادة للجمع بين القطاعات للتركيز على الفقر تحت مظلة واحدة ولكنها تتسم بالضعف فيما يتعلق بالتعبير عن استراتيجية ذات تركيز قطاعي محدد. وكانت المعرفة بالاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر على أشدها بين المؤسسات الأكثر اشتراكاً في إعدادها، مثل وزارات المالية، وأضعفها في الوزارات القطاعية التي تشترك فيها بدرجة أقل. وبينما يعتبر قطاع الصحة، الذي غالبا ما يكون هو مجال سياسات التغذية وبرامجها، قطاعاً رئيسياً في استراتيجيات الحد من الفقر، إلا أن وزارات الصحة لا تهتم كثيراً بمسألة التغذية. وغالبا ما يكون دور وزارات الزراعة محدوداً في عملية استراتيجية الحد من الفقر برغم اعتماد معظم الفقراء، بشكل مباشرة أو غير مباشر، على القطاع الزراعي في معيشتهم. كما أن وزارات الزراعة تكون مسؤولة عادة عن قضايا الأمن الغذائي، ولكن عدم مشاركتها نسبيا في عملية استراتيجية الحد من الفقر تعنى أن الأمن الغذائي لا يشغل مكانة مهمة في معظم استراتيجيات الحد من الفقر.

28- يجب إدماج استراتيجيات الحد من الجوع في القطاعات الاجتماعية لاستراتيجية الحد من الفقر لأنها تتضمن أنشطة في مجالات التغذية والتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتمايز بين الجنسين والاستجابة للطوارئ والاستعداد لمواجهتها. ويمكن وضع العديد من هذه الأنشطة في إطار استراتيجية الحماية الاجتماعية التي تنقذ الأرواح والسُبل المعيشية في المشروعات كما تؤدي إلى زيادة القدرة على تحمل الصدمات وتروج للسُبل المعيشية، لاسيما من خلال الاستثمار في رأس المال البشري. وينبغي أن تشكل استراتيجيات الحماية الاجتماعية جيدة الإعداد والتي تشمل تقديم المساعدة الغذائية لأشد الناس حرمانا، جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر.

29- و**للبرنامج** دور يلعبه في مساعدة الحكومات في تحديد الجوعى، وأسباب جوعهم والسياسات والاستراتيجيات الضرورية لاستئصال الجوع على نحو مستدام. ولذلك، فمن الضروري أن يدعم **البرنامج** الحكومات في صياغة سياسات واستراتيجيات تدمج كعناصر ضمن استراتيجية الحد من الفقر. فضلاً عن ذلك يمكن للكوارث والنزاعات أن تدمر سنوات من الجهود الإنمائية في وقت بالغ القصر وتدفع بالناس إلى هاوية الفقر المُدقع والجوع. ولذلك ينبغي لعمليات استراتيجية الحد من الفقر أن تشتمل على تقديرات تتعلق بالمخاطر التي يواجهها الفقراء في البلد المعني، تلك المخاطر التي قد تشمل الكوارث الطبيعية والنزاعات والصدمات الاقتصادية. غير أن استراتيجيات الحد من الفقر كثيراً ما تخفق في وضع عناصر المخاطر هذه في الاعتبار.

سيراليون[9]

لدى وضع استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة في سيراليون في 2001 كانت مساهمة المكتب القطري **للبرنامج** في إعدادها ضئيلة أو معدومة. وإقرارا بذلك، سعى المكتب المذكور إلى لعب دور نشط في صياغة نصها الكامل في عام 2005،

[7] نظام المعلومات عن الحد من الفقر، 2003. التركيز على انعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع – استعراض التقييمات القطرية الموحدة لمنظومة الأمم المتحدة ووثائق البنك الدولي لاستراتيجية الحد من الفقر، منظمة الأغذية والزراعة. ويرجع أيضاً إلى موقع www.fao.org/docrep/006/Y5095E00.HTM.

[8] البنك الدولي، 2004. مبادرة استراتيجية الحد من الفقر – تقييم مستقل للبنك الدولي: الدعم من خلال2003. واشنطن العاصمة.

[9] يعكس هذا المثال وجهة نظر المكتب القطري لسيراليون، على نسق المثال الخاص بتنزانيا.

مشاركا في الحوار مع الخبراء/الاستشاريين الذي كانوا يساعدون الحكومة في وضع استراتيجيات لقطاعي التعليم والصحة. وقد أطلع المكتب القطري الحكومة والأطراف المعنية الأخرى على خطط البرامج القطرية وأولوياتها وقدم لهم جميع المعارف والمعلومات المتاحة لدى **البرنامج** عن هذه المجالات. وشمل ذلك، وثائق المشروعات الرائدة لبرامج الغذاء مقابل التعليم وصحة الأم والطفل إلى جانب المواد ذات الصلة بالبرنامج القطري. كما شارك عدد متزايد من موظفي المكتب القطري في المشاورات مع وزارات الصحة والتعليم والزراعة والغابات والأمن الغذائي.

وكشفت المشاركة عن وجود ثغرة كبيرة في السياسات الحكومية للأمن الغذائي. وقد ساعد المكتب القطري **للبرنامج**، بقيادة وزارة الزراعة والغابات والأمن الغذائي، في عقد اجتماع لفريق للمهمات مشترك بين الوكالات بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الرئيسية لإمدادات الأغذية (الوكالة الأمريكية للمساعدة والغوث في كل مكان (كير) وخدمات الإغاثة الكاثوليكية والمنظمة الدولية للرؤية العالمية للمساعدة في وضع استراتيجية للأمن الغذائي. وأصبحت هذه الوثيقة فيما بعد أداة أساسية في وضع استراتيجية الحد من الفقر. وأدت عملية إعداد هذه الوثيقة والحوار بشأنها، ومن ثم وضع اللمسات الأخيرة عليها، إلى زيادة الاعتراف بأهمية توجيه الاهتمام نحو الأمن الغذائي. كما ضمنت تدفق الدعم من جهات رئيسية أخرى والوكالات العاملة في القطر بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التنمية الدولية، بما يحقق إدماج الاستراتيجيات والأولويات ذات الصلة بمحاربة الفقر في استراتيجية الحد من الفقر.

ووفقا لما ذكره المدير القطري في سيراليون لم يكن **البرنامج** ليقدر على المشاركة الكاملة في العمل بدون الدعم من المكتب الإقليمي والمقر بسبب المعوقات التي تتعلق بالقدرات في التنفيذ الجاري لبرنامج قطري فعال وتنوع المهارات المطلوبة.

أما الدروس المستخلصة من العملية فتشير إلى (1) أن من المهم العمل دائما مع ومن خلال الحكومة وبمشاركة الشركاء الآخرين، (2) ضرورة أن يكون الدعم متاحا من جانب المكتب الإقليمي و/أو من قسم السياسات في المقر الرئيسي رغم احتمال أن تكون خبرة المشروع وتجربته محدودة.

30- بسبب تعدد أوجه طبيعة الفقر والجوع لا يمكن اعتبار أي من هيئات الأمم المتحدة "وكالة مختصة بتخفيف وطأة الفقر" ولا يستطيع **البرنامج** وحده، بحكم تجاربه ومهمته، القيام بتخفيف وطأة الجوع. ولكن يمكن **للبرنامج**، إذا استخدم خبراته الفريدة، أن يبدى رأيه وأن يجعل صوته مسموعاً في هذه العملية، ومن ثم يساعد الناس الذين أنشئ **البرنامج** من أجل مساعدتهم. ومن المهم التأكيد على أن مهمة **البرنامج** لها من الأهمية في أعمال الانتقال والتنمية ما لها من الأهمية في مواجهة حالات الطوارئ. لذلك من الطبيعي أن يشترك **البرنامج** في صياغة الاستراتيجيات ليس فقط في البلدان التي يضطلع فيها ببرامج قطرية وإنما أيضاً حينما يكون وجوده يقوم أساساً على عمليات الطوارئ أو عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش.

31- بالنظر إلى طول عهد **البرنامج** بالمشاركة في مساعدة أشد الناس تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع فقد اكتسب عدداً من المجالات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية معترفا بها فيما يتعلق بعملية استراتيجيات الحد من الفقر:

(1) وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط لتخفيف وطأة الجوع؛

(2) جمع البيانات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع ثم تحليلها وتحديد استهدافاتها من خلال تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها؛

(3) حضور ميداني واسع النطاق من خلال مكاتب **البرنامج** القطرية وشبكة الشركاء المتعاونين معه في تقديم الأغذية وتوفير شبكة واسعة النطاق جغرافيا يمكنها أن توفر أحدث المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية بما في ذلك المخاطر المحتملة؛

(4) الدراية عالية المستوى بوضع آليات الإنذار المبكر والاستعداد للطوارئ؛

(5) الخبرة في مجال تصميم وتنفيذ شبكات الأمان الاجتماعية القائمة على الأغذية كأداة للحماية الاجتماعية للفقراء وأشد فئات المجتمع تعرضاً؛

(6) الدراية بالربط بين الأمن الغذائي والتغذوي، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والتعليم.

32- ويمكن **للبرنامج**، من خلال المشاركة في حوار السياسات، أن يزود الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين بمعلومات حيوية عن أشد الفقراء فقراً للسماح لهذه الجهات بوضع استراتيجيات تتضمن معلومات أفضل للحد من الفقر.

33- إن تحسين جهود الحد من الجوع تتطلب إجراء تحليل اقتصادي واجتماعي سليم للعوامل التي تسبب الجوع بما يسمح بصياغة اقتراحات السياسات الموجهة إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية وتحويل هذه السياسات إلى عناصر ثابتة في أطر استراتيجيات الحد من الفقر. ومن المهم أيضا التأكد من ربط هذه السياسات بالعمل وتنمية القدرات ووضع الترتيبات المؤسسية المناسبة لإدارة البرامج. ولتعزيز مبدأ الملكية القطرية ينبغي تحويل الدعم المقدم لاستراتيجية الحد من الفقر نحو بناء قدرات وطنية لوضع استراتيجيات ملائمة وأطر لسياسات الأمن الغذائي والتغذوي. ولكي يتسنى تطبيق جدول الأعمال

هذا سيكون من المهم إضافة الشراكات الجديدة والمبتكرة وإدراجها في جداول أعمال الحكومات والشركاء في التنمية عموما والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

34- الاتجاه الحالي للتعاون الإنمائي يسير نحو زيادة التناغم والتوافق دعماً للاستراتيجيات التي تمتلكها البلدان وتتولى عادة تنفيذها. وهكذا يشكل بناء القدرات جزءاً لا يتجزأ من عملية صياغة الاستراتيجيات. ومن خلال إسهام **البرنامج** في استراتيجيات الحد من الفقر يمكنه أن يساعد في تنمية القدرات الوطنية على تحليل قضايا الجوع وصياغة استراتيجيات الحد منه.

35- من المرجح أن تؤدى زيادة المشاركة في عملية استراتيجية الحد من الفقر إلى زيادة التوافق بين أنشطة **البرنامج** والأولويات القطرية وزيادة المشاركة مع أصحاب الشأن الآخرين والوكالات الإنمائية، لاسيما اليونيسيف فيما يتعلق بجوع الأطفال، ومنظمة الأغذية والزراعة في مكافحة الجوع والفقر، فضلاً عن الشراكات مع الجهات المحلية الفاعلة في مجال تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. وينبغي أن يساعد ذلك على زيادة فعالية برامج **البرنامج**. وفى الوقت الحالي كثيراً ما يحدد **البرنامج**، في إطار تقديرات احتياجات الطوارئ وهشاشة الأوضاع التي تركز على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، الاحتياجات غير الغذائية المطلوبة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. وغالباً ما يصعب على **البرنامج** تأمين تعاون الشركاء في تلبية هذه الاحتياجات للسكان المستهدفين. ومن شأن زيادة المشاركة في عملية استراتيجية الحد من الفقر تعزيز التعاون مع الشركاء المحليين وزيادة معرفة الشركاء باحتياجات السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ومن ثم زيادة احتمال دخول **البرنامج** في البرمجة المشتركة. وسوف يسمح ذلك **للبرنامج** بتكملة البرامج القائمة فعلاً والمساعدة في تلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية، ومن المرجح أن يتم وضع برنامج أكثر فعالية مع مضى الوقت.

36- يبين مثال سيراليون أن **البرنامج** يمكنه أن يعمل كحافز للحوارات بين أصحاب الشأن المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر. وأكد أن المكاتب القطرية يمكنها، إذا توافر لها الدعم التقني والسياساتي من المكاتب الإقليمية والمقر، أن تعزز الحوار عن الجوع مثلاً وأن تعمل كشركاء مع الحكومات في قيادة العملية التشاركية لصياغة استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذوى وأن تحقق أثراً كبيراً على ما يسفر عنه ذلك من استراتيجيات للحد من الفقر.

البرنامج واستراتيجيات الحد من الفقر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

37- ليس لدى البلدان المتضررة من النزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقالية استراتيجية للحد من الفقر أو تكون فيها هذه الاستراتيجية مرحلية. وقد أخذت الوثيقة الاستراتيجية التشغيلية التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه الحد من الفقر وفي هذه الحالات تصبح، بشكل متزايد، عمليات تقدير متعدد الوكالات يقودها البنك الدولي لاحتياجات ما بعد النزاعات كما هو الحال في ليبيريا والسودان والصومال. وتعتبر المشاركة في هذه العملية مسألة حيوية، إذ بمجرد عودة الأمن يتم عادة وضع استراتيجية الحد من الفقر القائمة على تقدير احتياجات ما بعد النزاعات. وليس من المرجح أن يشترك **البرنامج** في المرحلة الجديدة ما لم يكن قد اشترك في عملية التقدير.

38- غالباً ما يكون **البرنامج** حاضرا في البلدان المتأثرة بالنزاعات لبعض الوقت، ومن ثم تكون لديه المعرفة الجيدة بأحوال البلد المعنى ومعرفة عميقة بالقضايا التي تسبب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وهذا الوضع يلقى على **البرنامج** مسؤولية كبيرة عن (1) بيان المخاطر؛ (2) تحديد الأفراد الأشد تعرضاً للصدمات المحتملة؛ (3) تحديد المستفيدين والمناطق الجغرافية المستهدفة؛ (4) تحديد أولويات التدخلات عندما تكون الموارد محدودة؛ (5) إعداد خطة الاستجابة للكوارث. ولذلك ينبغي **للبرنامج**، فيما يتعلق بتقدير احتياجات ما بعد النزاعات أو الاستراتيجيات المرحلية للحد من الفقر، أن يشترك في العملية، حيث يمكنه أن يسهم في إدراج الحد من الجوع كعنصر من الاستراتيجيات اللاحقة للحد من الفقر.

39- تعتبر سيراليون مثالاً جيداً على قدرة **البرنامج** على المشاركة في عملية استراتيجية الحد من الفقر. فقد كان **البرنامج** حاضراً في هذا البلد لفترة أطول كثيراً من غيره من الوكالات الإنمائية بسبب وجوده فيها أثناء النزاعات. ونتيجة لذلك استطاع **البرنامج** أن يلعب دوراً محورياً أعمق في صياغة استراتيجية الحد من الفقر.

التحديات ذات الصلة باستراتيجيات الحد من الفقر التي يواجهها البرنامج

40- تتمتع القدرات التشغيلية **للبرنامج** بسمعة طيبة جدا، وبقدر أقل فيما يتعلق بمشاركته في مجال السياسات متعددة الوكالات ومع الحكومات. وإقرارا بذلك، عمل **البرنامج** في السنوات الأخيرة على تحقيق زيادة ملموسة في مهارات موظفيه والمشاركة بنشاط في هذه المجالات. ولكن يجب على **البرنامج**، حتى يستمر في هذه المشاركة، أن يطور مستوى مرتفع من المهارات على المستوى السياساتي للعدد الإضافي من الموظفين فضلا عن موظفي المكاتب القطرية.

41- وتمثل عملية وضع استراتيجية الحد من الفقر نشاطا يستغرق جزءا كبيرا من وقت المكاتب القطرية **للبرنامج**، لاسيما عندما تتوافق دورتي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرنامج القطري وتبدأ معها عملية استراتيجية الحد من

انتشار الفقر. وهذا ما يصدق كذلك على المرحلة اللاحقة لصياغة الاستراتيجيات القطاعية. ونتيجة لذلك تواجه المكاتب القطرية قيوداً ضخمة تعرقل مشاركتها في عملية استراتيجية الحد من الفقر وبخاصة المكاتب القطرية الصغيرة التي تفتقر إلى ما يكفي من أموال وموظفين، وهذا ما يضع المكاتب القطرية في وضع صعب فيما يتعلق بالموارد من الموظفين نظرا لأن كلا من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية الحد من الفقر يستلزمان توافر قواعد متماثلة من المهارات، في حين أنه نادرا ما يتوافر للمكاتب القطرية عدد مناسب من الموظفين ذوي المهارات في مجال صياغة السياسات.

42- ولا ينبغي التقليل من أهمية الوقت اللازم لإعداد عمليات استراتيجية الحد من الفقر في ضوء تعدد الفوائد المنتظرة الناجمة عن تحسين فعالية أنشطة **البرنامج** على المدى البعيد. غير أنه ليس من السهولة بمكان الحصول على هذه الفوائد في ضوء النظام الراهن المعمول به في **البرنامج** للأداء المستند إلى التركيز على الجوانب التشغيلية. ولا يؤدي تخصيص الكثير من الوقت لعمليتي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و استراتيجية الحد من الفقر بالضرورة إلى نتائج محددة معترف بها، لكنها تساهم في بلوغ نتائج عمومية من حيث بلورة استراتيجيات قطرية أوضح وتحسين تنسيق المساعدات وتوافقها، وتحسين قدرة البلد على الحد من الفقر والجوع.

43- وفي حين يعترف العديد من المكاتب القطرية، وكذلك الإدارة، بأهمية وضرورة إجراء مناقشات استراتيجية إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة التعبير عن ذلك بتوفير الموارد اللازمة. وهكذا بينما يخصص **البرنامج** المزيد من الموظفين للمكاتب القطرية كجزء من خطة الإدارة لفترة السنتين فسوف يركز الموظفون الإضافيون في المقام الأول على ما يعتبر تقليديا "العمل الأساسي" للعمليات بدلا من القيام بمهام مساعدة بالاشتراك في الحوار الاستراتيجي بعيد المدى مع الحكومات والشركاء الآخرين.

التوصيات

44- لدى الاشتراك في عملية استراتيجية الحد من الفقر يجب على **البرنامج** أن يستغل مزاياه الاستراتيجية والنسبية. ويجب أن يستند **البرنامج** إلى ما لديه من قدرات وتجارب في التصدي لقضايا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فضلاً عن دعم الاستعداد لمواجهة الطوارئ وتقديم المساعدة لمواجهتها. وفي هذا السياق ينبغي **للبرنامج** أن يتعاون مع الجهات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، لاسيما منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف، والشركاء من المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرهم من شركاء التنمية في تعبئة المعارف والموارد. وينبغي **للبرنامج** أيضا أن يستغل معرفته بالظروف المحلية وأوجه الضعف والخيارات الإنمائية فضلا عن استغلال قدرته التشغيلية للتصدى لحالات الطوارئ. وينبغي أن ينفذ ذلك بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة اتفاقا مع مبادئ الأهداف الإنمائية للألفية.

45- ينبغي إتاحة تجارب **البرنامج** ومعارفه للحكومات والشركاء الآخرين تعزيزاً لجودة استراتيجيات الحد من الفقر.

46- تعتمد المشاركة في عمليات استراتيجيات الحد من الفقر اعتماداً كبيراً على الظروف السائدة، ولكن ينبغي التأكيد على هذه المشاركة بتقديم الدعم وتوفير إرشادات سياساتية واضحة. ولابد من توافر هذه الإرشادات وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالمشاركة الاستراتيجية حيث ينبغي وضع آلية للموارد تشجع على المشاركة طويلة الأجل في السياسات. وهذه المسألة حيوية للحد المستدام من الجوع في الميدان الجديد للتنمية ومن ثم تحقيق الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**.

47- يوصى بأن ينظر **البرنامج** فيما يلي:

- المشاركة في عملية استراتيجية الحد من الفقر لضمان توجيه الاهتمام الواجب للحد من الجوع؛
- دعم البرامج الحكومية للحد من الجوع من خلال بناء قدراتها؛
- دعم التناغم والتوافق من خلال عملية استراتيجية الحد من الفقر بالمشاركة في البرمجة المشتركة مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة؛
- إعداد إرشادات تفصيلية عن المشاركة في عمليات استراتيجيات الحد من الفقر؛
- النظر في أفضل سبيل لبناء قدرات الموظفين ودعم المكاتب القطرية اتفاقاً مع مهمته وأهدافه الاستراتيجية وآخذا في الاعتبار الاحتياجات المتضاربة من الموارد والأولويات التشغيلية.